

الشراكة بين الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي لحماية حقوق اللاجئين السورية

(دراسة من منظور النوع الاجتماعي)

أ.د. عبد الكريم كيش* والباحثة: شوفي أسماء**

ملخص الورقة:

نتج عن الحرب الأهلية السورية مع أواخر العام، تدفق موجة من اللاجئين، حيث بلغت أعدادهم أكثر من مليون نسمة من اللاجئين السوريين، وبالمقارنة مع الأزمات الإنسانية الأخرى، نجد أن أعداد المواطنين السوريين الذين فروا من ديارهم، كانت أكثر من أولئك الفارين من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في البوسنة، وتشكل النساء معظم اللاجئين السوريين الذين التمسوا المأوى في تركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر، ومن بين جميع الدول التي استضافت وتستضيف اللاجئين السوريين، فإن تركيا هي الدولة الوحيدة التي قامت حتى الآن بالتمرد على الأمم المتحدة للإشراف على شؤون المخيمات وإدارتها، وقيادة الجهود الداخلية لرعاية السوريين الذين يبحثون عن الأمان، وتمثل النساء 75٪ أو أكثر من اللاجئين السوريين بتركيا.

واجهت المرأة السورية العديد من الانتهاكات التي ارتبطت بحقوقها كإنسان، فهناك أشكال متعددة من الظلم والاضطهاد الذي تتعرض له، بسبب النوع مجرد كونهن نساء، كالعنف الجنسي والاعتصاب المنظم، والإكراه على البغاء وغيره، وقد عملت الحكومة التركية بالاشتراك مع منظمة الهلال الأحمر التركي على الحد من هذه الانتهاكات، وعملت على توفير بيئة ملائمة للاجئين السوريين، وتوفير كافة الحقوق الأساسية التي تثبت لها مجرد كونها إنسانا كالحق في الحياة والتعليم والاحترام والحماية.

* - أ.د. عبد الكريم كيش: أستاذ التعليم العالي (بروفسور)، متحصل على شهادة دكتوراه من جامعة لوكانستر ببريطانيا، رئيس مشروع دكتوراه دراسات أمنية واستراتيجية بجامعة قسنطينة 03-الجزائر -

** - الباحثة شوفي أسماء: باحثة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية جامعة قسنطينة 03-الجزائر -، متحصله كذلك على شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، حازت على شهادة تفوق من كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، لخصولها على المرتبة الأولى على مستوى الدرجة، لها العديد المشاركات في الندوات والمؤتمرات الدولية، وعدة أبحاث منشورة.

**Partnership between the Turkish Government and the Turkish Red .
Crescent to protect the rights of Syrian refugees**

- A study from a gender perspective -

Dr. A-Kibesh Abdel-Karim.

A / choufi Asma

Abstract:

As a result of the Syrian civil war at the end of the year, a wave of refugees inflamed more than one million Syrian refugees. Compared to other humanitarian crises, the number of Syrian citizens who fled their homes was more than those fleeing genocide and disinfection The majority of Syrian refugees who sought refuge in Turkey, Jordan, Lebanon, Iraq and Egypt. Of all the host countries hosting Syrian refugees, Turkey is the only country that has so far rebelled against the United Nations to oversee the affairs of the camps And lead internal efforts to care for Syrians seeking safety. Women represent 75% or more of the Syrian refugees in Turkey.

Syrian women have faced many violations related to their rights as human beings. There are many forms of injustice and persecution to which they are subjected, because of their gender simply because they are women, such as sexual violence, systematic rape, forced prostitution, etc. The Turkish government, together with the Turkish Red Crescent, These violations have provided a suitable environment for the Syrian refugees and provide them with all the basic rights that they are entitled to as a human being such as the right to life, education, respect and protection.

مقدمة:

تعتبر الأزمة السورية الإنسانية للقرن الواحد والعشرين، حيث تشكل مثالا آخر على الحرب الحديثة التي يكون فيها المدنيون الضحايا الأصليين لها، فبعد أكثر من ثلاث سنوات من بدء الحرب في سوريا هناك ما يقارب 2.999.091 لاجئ سوري منتشرين في مختلف الدول المجاورة لاسيما تركيا التي تعتبر أكبر مستضيف للاجئين السوريين.

تشكل فئة النساء ما نسبته 50.5% من بين جميع اللاجئين السوريين، هذه الفئة الحساسة، التي واجهت وتواجه العديد من التحديات والصعوبات، بدءا من الابتعاد عن المنزل ومواجهة عدم اليقين بشأن المستقبل، وهو ما أثر عليهن نفسيا واجتماعيا وجسديا، كما أن النزاع المتصاعد أثر مباشرة على توفير الموارد الطبية وتشغيل الطاقم الطبي، بالإضافة إلى القضايا الصحية الأخرى، لطلبك فإن معاناة اللاجئة السورية تظهر بشكل واضح، حيث تظهر عمليات تقييم الاحتياجات الصغيرة مستويات عالية من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء والتحرش والعنف، والزواج المبكر والحمل في سن صغيرة والبغاء، ذلك أصبحت انتهاكات حقوق اللاجئة السورية المبنية بالأساس على النوع الاجتماعي من الشواغل الرئيسية على المستوى الدولي والمحلي.

وتسعى الحكومة التركية بالاشتراك مع منظمة الهلال الأحمر التركي لمواجهة وتخفيف انتهاكات حقوق اللاجئة السورية، ولذلك فإن هذه الورقة تسعى لتسليط الضوء على الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت الحكومة التركية من خلال الشراكة التي أقامتها مع منظمة الهلال الأحمر التركي من مواجهة مختلف انتهاكات حقوق اللاجئة السورية والمبنية بالأساس على النوع الاجتماعي أو على الأقل التخفيف من حدتها؟؟

وتكمن أهمية هذه الورقة في كونها تسلط الضوء على الكيفية التي تتعامل بها الحكومة التركية بالشراكة مع منظمة الهلال الأحمر التركي، ونهجها لتوفير الاحتياجات الفريدة والمتأثرة بالصراع لدى النساء السوريات، نظرا لأعدادهن العالية في المخيمات الواقعة في المناطق الحدودية القريبة من سوريا

والبالغ عددها 20 مخيماً، بالتركيز على العوامل المهمة المساعدة على تحسين ظروف اللاجئين السوريين على أرض الواقع، دون فصلها عن تحقيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 125 بشأن المرأة والسلام والأمن.

أما عن الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه الورقة فيمكن إجمالها في:

- دراسة قضية الجندر وعلاقتها بانتهاك حقوق اللاجئة السورية، إذا أضحت اليوم قضية حقوق الإنسان قضية تطرح على مستوى أعلى الهيئات وأهم المؤتمرات الدولية والإقليمية وحتى المحلية، ولكن مع ذلك لا تزال قضية انتهاكات حقوق المرأة باعتبارها إنساناً تعاني إهمالاً وعدم اهتمام، وما دفعنا للبحث في هذا الموضوع، ورغبتنا في تسليط الضوء على أحد المواضيع التي في رأينا تتطلب مزيداً من الاهتمام الأكاديمي والسياسي.
- البحث في أهم الانتهاكات التي تتعرض لها اللاجئة السورية، سواء تلك المتمركزة في مخيمات اللاجئين بتركيا، أو المنتشرة في المدن الحضرية الموجودة بتركيا، وهذه الانتهاكات متعددة ومتنوعة لكننا سنحاول تسليط الضوء على الانتهاكات المتعلقة بكونها امرأة مثل الاعتداء الجنسي، التحرش، الزواج في سن صغيرة أو زواج القاصرات، الضرب،.... وغيرها من انتهاكات حقوقها.
- رصد جهود الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي من أجل وضع حد أو على الأقل التقليل من هاته الانتهاكات، فمن المعلوم اليوم بأن تركيا أكبر بلد يضم اللاجئين السوريين ومن ضمنهم ما يقدر بحوالي 50% نساء أو فتيات، فتركيا تبذل اليوم بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي جهوداً جبارة لا يمكن إنكارها من أجل توفير حياة آمنة ورغيدة للاجئين الذين تفضل تسميتهم باسم الضيوف.
- وضع مجموعة من التدابير والإجراءات لحماية اللاجئين السورية من انتهاك حقوقهن، وهي في الحقيقة عبارة عن اقتراحات أو توصيات لا بد من الاستعانة بها من أجل حماية هذه الفئة المهشة من اللاجئين، التي عانت ويلات الحرب والقهر، ولا زالت تعاني لكن هذه المرة في دولة غير دولتهم.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة أعلاه تم تقسيم هذه الورقة على النحو التالي:

- المحور الأول: علاقة الجندر بانتهاكات حقوق اللاجئة السورية.
- المحور الثاني: انتهاكات حقوق اللاجئة السورية.
- المحور الثالث: جهود الحكومة التركية والهلل الأحمر التركي لمنع هذه الانتهاكات.
- المحور الرابع: التدابير والإجراءات لحماية اللاجئات السورية.

المحور الأول: علاقة الجندر بانتهاكات حقوق اللاجئة.

وضعت تعريفات عدة لمفهوم الجندر منذ انتشاره، بشكل واضح في أوساط التسعينات من القرن الماضي، إذ تطور مفهوم الجندر من مصطلح لغوي ليصبح نظرية اديولوجية كحركة نسوية واضحة المعالم في معظم المجتمعات المتحضرة تدعى Feminism Gender، فالجندر كلمة تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي القاموسي الجنس، من حيث الذكورة والأنوثة، وهي مصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الضمائر والأسماء والصفات، أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات.¹

يشير مفهوم الجندر إلى الهويات الاجتماعية، الخصائص والأدوار للمرأة والرجل، فعبارة جندر غير قابلة للتعويض أو للتبادل مع مصطلح المرأة، إذ يشير هذا المصطلح إلى الاختلافات البيولوجية التي تؤدي إلى علاقات هرمية بين الرجل والمرأة، ففي توزيع القوة والحقوق والسلطة يفضل الرجل على المرأة، ويتأثر هذا الوضع الاجتماعي للمرأة والرجل بالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية اديولوجية وحتى البيئية.²

من هذا المنطلق كان من المهم تحليل القانون الدولي لحقوق الإنسان من منظور جنساني، لان التحليل الجنساني يساعدنا على فهم كيفية تعرض المرأة والرجل لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل مختلف، فهو يسلط الضوء على العلاقات والأدوار الهرمية غير المتكافئة بين الذكور والإناث فيما

¹ - "الجنس وانتهاكات حقوق الإنسان في تأصيل المفهوم"، علي وتوت، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 2006، 48، ص 269.

² - **women's rights are human rights**.uneted nations human rights.office of the high commission,new york and geneva,2014,p35.

بينها، والقيمة غير المتكافئة التي تعطى لعمل المرأة، وعم تكافؤ فرص حصول المرأة على القوة والمساهمة في صنع القرار، فلا عن الممتلكات والموارد.³

فالمساواة بين الجنسين أصبح في صميم حقوق الإنسان وقيم الأمم المتحدة، والمبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمده زعماء العالم في عام 1945 هو "المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة"، وحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها تقع على عاتق جميع الدول، وتعهدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مؤخرًا بأن تكون في جنيف لجنة معنية بالمساائل الجنسانية، تلتزم بتعزيز المساواة بين الجنسين في المفوضية والمحافل الدولية، ومع ذلك لا تزال ملايين النساء في جميع أنحاء العالم يتعرضون للتمييز:⁴

- القوانين والسياسات التي تحضر المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الأرض والممتلكات والسكن.
- يؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعي في 30% على الأقل من النساء على الصعيد العالمي.
- تحرم النساء من حقوقهن في الجنسية والإنجابية.

اعتمدت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 1325 في أكتوبر 2000، والذي يدعو إلى: "زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار على الصعيد الوطني، ولاسيما منع نشوب الصراعات وحلها، وإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، والدعم المالي اللوجستي الجديد للأبعاد الجنسانية وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع، وزيادة النظر في النساء والفتيات في برامج إعادة التوطين وإعادة التأهيل والتشريع واحترام حقوق المرأة، ووضع حد للإفلات من

³ - Ibid, p36.

⁴ - women's human rights and gender equality. United nations human rights office of the high commissioner. on : www.ohchr.or/En/issues/women/wrgs/pages/wrgsindex/asp.

العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المرأة، وبذل جهود جديدة لمكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، وزيادة المشاورات مع الجمعيات النسائية المحلية والدولية".⁵

يمثل هذا الجهد أو اعتراف رئيسي متعدد الأطراف بأن المرأة تتعرض للخطر، حيث الآثار المترتبة على الصراع بالنسبة للمرأة تاريخياً أكثر وضوحاً، وهو ما يتجلى في الكوارث الإنسانية التي تقتل فيها الأسر وتضطر إلى الانتقال، وفي كثير من الحالات يفضي التمييز البيولوجي البسيط المتمثل في كونه ذكراً أو أنثى إلى اختلافات حقيقية في الحصول على الموارد، وما ينتج عنها من مواطن ضعف وقدرات، وتاريخياً فإن النساء اللواتي أصبحن لاجئات في بلدان أخرى وجدن حقائق جديدة واختلافات حادة لاسيما في الحساسيات الثقافية الحادة في المجتمع المضيف، والتنقل داخل المخيمات وخارجها، والشواغل المتعلقة بالسلامة البدنية وغيرها.⁶

ولمواجهة هذه الثغرات المستمرة يدعو الممارسون وصانعو السياسة لإعطاء الأولوية لمنع اغتصاب الفتيات داخل مخيمات اللاجئين وخرجها، وتوسيع برامج كسب العيش والصحة والتعليم، وإشراك النساء اللاجئات في اتخاذ القرار بشأن هذه القضايا.

المحور الثاني: انتهاكات حقوق اللاجئة السورية.

تاريخياً كان عدد قليل من اللاجئين السوريين، يلجأون إلى تركيا قبل الحرب، ووفقاً للإحصاءات الحكومية التركية بين عامي 1995-2013، لم يكن سوى 635 طلباً لجوء من المواطنين السوريين مقارنة بأكثر من 48 ألف إيراني و24 ألف عراقي، وحوالي 29 ألف أفغاني، وقد تغيرت هذه الصورة بشكل كبير بعد أبريل 2011، وتتركز الأغلبية الساحقة في 05 مقاطعات مجاورة لسوريا⁷، حيث هناك العديد من مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا، ومن أهمها مخيم أونجو بينار على الحدود السورية التركية

⁵ - the government of turkey and syrian refugees : a gender assessment of humainitarian assistance programming, Amanda Jessen, george town institute for women, peace and security, wachington, p08.

⁶ - Ibid, p09.

⁷ - Syrian refugees and Turkey's challenges : beyond the limits of hospitality. Kemal Kirisci, Wachington : brookings, May 2014, P11.

في ولاية كليس، الذي تأسس عام 2012 ويضم نحو 14 ألف لاجئ، ومخيم الإصلاحية في غازي عنتاب الذي تأسس في العام ذاته، أما مخيم عثمانية فتجري حالياً عملية استبدال الخيام فيه، ووضع منازل خشبية جاهزة مكانها لإيواء أكثر من 16 ألف لاجئ، وقد افتتح مخيم نصيبين في ولاية ماردين عام 2014 للاجئين من الأكراد الإيزيديين، في حين يقيم للاجئين آخرون بمخيمات جيلان بينار في ولاية شانلي أورفا وكاركاميس، وفي قرية كجاكالية وفي مخيم قهرمان مرعش.⁸

تواجه اللاجئات السوريات الصغيرات خاصة في هذه المخيمات، العديد من الصعوبات وانتهاك حقوقهن، بما في ذلك الزواج المبكر وإساءة المعاملة وحتى البغاء، حيث أجبرت العديد من الفتيات السوريات على الزواج من رجال أترك أكبر سناً مقابل المال، ويحدث هذا أساساً في الأسر التي لا يوجد فيها أب أو أخ أكبر لدعمهن مادياً، خاصة في المخيمات والقرى أين تضطر العديد من الفتيات التي تتراوح أعمارهن ما بين 15-16 عاماً على الزواج لأنه يوفر الاستقرار المالي والحماية.⁹ سنحاول في هذا المحور التركيز على انتهاكات حقوق اللاجئة السورية في المخيمات التركية مع التركيز على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ففي ظل غياب بيانات شاملة عن العنف القائم على الجنس أو النوع الاجتماعي بين اللاجئات السوريات، فإننا سنركز على 03 جوانب رئيسية وهي:¹⁰

- الزواج في سن صغيرة.
- الاتجار بالبشر والبغاء والرق الجنسي.
- التحرش الجنسي.

⁸ - اللاجئون السوريون بتركيا... هموم المخيم والمدينة، خليل مبروك، نقلاً عن:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/1/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86->

⁹ - **Syrian women refugees humiliated exploited in turkey**, Brenda Stoter, on : www.al-monitor.com/pulse/pt/originals/2014/syrian-refugee-women-exploitation-harassment.html

¹⁰ - **Syrian refugees in turkey :gender analysis, commitment, transparency, diversity and credibility**, Muhammet Muheisen,, London, 2015, p14.

ومن المهم هنا توضيح مفهوم العنف الجنساني القائم على النوع الاجتماعي، إذ يشير إلى العنف القائم على النوع البدني والعقلي أو العاطفي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والجنسي القائم على نوع الجنس، ويتم ذلك دون موافقة الضحية سواء كان ذلك بالقوة أم لا، ويمكن أن يشمل العنف القائم على نوع الجنس، حالات الزواج القسري وزواج الأطفال والتحرش الجنسي والحرمان من الحرية، والغذاء والتعليم والعزل.

في معظم الحالات تتردد النساء عن الإبلاغ عن حالات العنف، ولا سيما العنف الجنسي الذي يمارس ضدهم، حيث يشعرن بالخجل من الحديث عن العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس، حيث يعتقد أنه يجلب العار للمجتمع والأسرة، وفي تركيا حالات العنف الممارسة ضد المرأة سواء تلك التي يرتكبها الأتراك أو السوريين لا يتم التبليغ عنها، على سبيل المثال: النساء اللواتي يتعرضن للضرب من قبل أسرهن يقلن: "نحن لا نشككي لأن هؤلاء هم إخواننا وأزواجنا... نيتهم ليست إلحاق الأذى بنا، بل حمايتنا من كل ما نقوم به".

أولا/ - الزواج في سن مبكرة:

حضي موضوع زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين، باهتمام عالمي واسع النطاق، ومع ذلك، لم يتم معالجة أسباب هذه الظاهرة، وقد أثبتت الظروف المعيشية للاجئين السوريين شديدة القسوة، أن الأسر التي تعيش تحت خط الفقر لا سيما النساء والفتيات، ويتم التستر على هذا العنف بأن زواجهن وسيلة لحماية شرف الأسرة وإنقاذ العرائس من الفقر والتشرد في بعض الحالات، وهذه الظاهرة ليست جديدة، فقد تم الإبلاغ عن حالات زواج الأطفال بشكل غير مسجل وغير قانوني، وفي مقابلة مع إحدى اللاجئات السوريات، امرأة اسمها ربحانة قالت: ¹¹ "زوجت جارتني ابنتها لرجل تركي، حيث كانت تبلغ من العمر 14 سنة وكان عمره 40 عاما، أخذها لمدة شهرين ثم أعادها إلى عائلتها." هي الآن امرأة مطلقة لا تملك أية حقوق، لأن الزواج لم يكن مسجلا لدى السلطات، حيث تمنع تركيا تعدد

¹¹ - Muhammet Muheisen, opcit, p 14-15.

الزوجات، لذلك يلجأ الرجال الأتراك المتزوجون للاجئين السوريين للزواج ثانية دون تسجيل الزيجات الجديدة رسمياً.¹²

يمكن القول بأن زواج القصر أو الفتيات السوريات الصغيرات قد كثر في أنتيب، كيليس، هاتاي، أورفا، وباتمان، حيث يعيش اللاجئون بكثافة، ويقال أن سعر الزوجات تتغير بين 2-10 آلاف ليرة تركية، وهناك مبالغ أعلى لعينات محددة، ويشار أيضاً إلى أنه لاسيما الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين 15-20 سنة، ويشترط الرجال الأتراك ضرورة توافر الظهر البدني الجيد، الظروف الصحية الجيدة.¹³

ثانياً/- فرض الراديكالية:

تعرض كذلك النساء للاستغلال الايديولوجي من قبل العديد من الجهات، بما في ذلك أولئك الذين يفترض أنهم يقدمون لهم الدعم، وقد ذكرت العديد من النساء بعض القصص حول كيفية عمل العاملين في مجال الإغاثة لبعض المنظمات المحلية، حيث يتم توزيع المساعدات بطريقة اديولوجية إسلامية جذرية، كما أوضحت بعض النساء أن بعض موزعي المعونة لا يعطونهم أي معونة إذا لم يتم تغطية شعرهن بالكامل.

يدفع الفقر بالعديد من النساء السوريات لاستيعاب مطالب الجماعات الراديكالية، وعلى المدى القصير، يضع هذا الوضع المرأة في مواضع ضعيفة غير قادرة على قول لا، نظراً لحاجتها للغذاء أو المأوى، ويمكن أن يمهد ذلك على المدى الطويل الطريق لخلق أرضية خصبة للتطرف.

ثالثاً/- التحرش الجنسي:

تعرض اللاجئات السوريات خاصة اللواتي يعشن خارج المخيمات، ولا يملكن قيد تسجيل، للتحرش الجنسي باستمرار لكن غالبية اللاجئات لا يتكلمن عن التحرش الذي يتعرضن له، فمن

¹² - Ibid, p14.

¹³ - the report on syrian women refugees living out of the comps, mazlumder women studies group, may, p33.

بين 72 امرأة 06 نساء فقط تحدثنا وروينا قصص التحرش التي تعرضن لها، والتي كانت غالبيتها في مراكز وأماكن العمل.¹⁴

رابعاً/- الاتجار بالبشر والبيعاء والرق الجنسي:

تستغل عصابات الإجرام والمافيا ظروف الحرب القاسية، حيث تجعل من النساء عبيد جنس واستغلال جنسي، وهناك إدعاءات بأن البغاء مرئي في جميع المدن التي استقر فيها اللاجئون السوريون، وعادة ما تحصل المرأة على أجور منخفضة، وتستخدم النساء كعبيد جنس خاصة أولئك اللواتي لا يملكن جواز سفر أو يعبرون الحدود بصورة غير شرعية، ووفقاً للمعلومات التي جمعت من مهربي اللاجئين، فإنهم يأخذون اللاجئين الذين يعبرون الحدود التركية بشكل غير قانوني إلى مراكز كيليس في مقابل 15-20 ليرة تركية.

لقد أصبح تهريب السوريين قطاعاً يحقق أرباحاً جيدة، حيث تمنح 1-2 ألف ليرة تركية لرجال الشرطة p، لأتراك الذين يسيئون استخدام وظيفتهم، مقابل إغلاق عيونهم عن هذه الحوادث، وعادة تبلغ أعمار النساء اللواتي يقعن ضحية للاتجار بالبشر من 15-18 سنة، ويمكن أن تنخفض إلى 13 عاماً.

في بعض الحالات يستخدم الزواج لتغطية أعمال الجنس، من خلال عقود زواج قصيرة الأجل، مقابل مبلغ مالي ليعيدها فيما بعد، وقد أفادت 06 أسر على الأقل أنه عندما تفشل الأسر في دفع لإيجار، يطلب أصحاب المنازل ممارسة الجنس مع إحدى نساء المنزل، مقابل السماح لهم بالإقامة لشهر واحد، مما سبق يمكن القول بأن الزواج من اللاجئات السوريات أصبح جزءاً من صناعة الجنس المنظمة، التي تخدم الرجال الأتراك.¹⁵

المحور الثالث: جهود الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي لمنع هذه

الانتهاكات.

منذ بداية النزاع الأهلي أو الأزمة السورية فر 2.7 مليون لاجئ إلى تركيا، التي أصبحت تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم، وعلى الرغم من دعم تركيا لاستضافة اللاجئين

¹⁴ - Muhammet Muheisen, opcit, p 15

¹⁵ - Muhammet Muheisen, opcit p31.

السوريين، لا تزال هناك حاجة لبذل جهود تكامل طويلة الأجل بينها وبين الهلال الأحمر التركي لضمان إعادة توطين اللاجئين، ففي عام 2015 قدرت الحكومة التركية أنها أنفقت أكثر من 450 مليون يورو شهريا لتغطية الاحتياجات الإنسانية للاجئين مثل: المرافق التعليمية، المراكز الصحية، والخدمات الطبية، وعلى الرغم من تركيز الاستجابة التركية على إنشاء المخيمات والحفاظ عليها، إلا أن الأدلة تظهر أن اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات قد ازداد بشكل كبير.¹⁶

تستضيف تركيا اللاجئين في 22 مخيما تديرها الحكومة في 10 مقاطعات، وقد بلغ عدد اللاجئين في هذه المخيمات ما بين 508-832 لاجئ، في حين بلغ عدد اللاجئين خارج المخيمات حوالي 300 ألف لاجئ سوري يعيشون في المناطق الحضرية، وتبلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا ما نسبته 49.2%، مع ما يقارب 40 ألف امرأة حامل. وقد حاولت الحكومة التركية بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي حماية اللاجئة التركية من مختلف أشكال التمييز القائم على الجنس، والتي تشمل قطاعات أهمها:¹⁷

أولا- الرعاية الصحية للاجئات السوريات:

نجحت الحكومة التركية اعتبارا من 2013 بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي في إدخال تغييرات في النظام الصحي، وحققت تغطية شاملة، حيث كانت هناك جهود كثيفة لتوفير المستشفيات الميدانية داخل المخيمات، واعتبارا من 01 نوفمبر 2014 تم إنشاء أكثر من 2.8 مليون مستوصف لخدمة اللاجئين السوريين، ويخدم ما مجموعه 104 أطباء (84 طبيب تركي و20 لاجئ) في 21 مركزا طبيا، ويمكن القول بأن 03 أرباع الإناث أو أقاربهن قد تحصلن على خدمات الرعاية الصحية.

¹⁶ - the evolving approach to refugee protection in turkey :assessing the practical and political need, çorabtır Metin, migration policy institute, 2016, p18.

¹⁷ - the reponse to Syrian refugee women's health needs in Lebanon, Turkey and Jordan and recommendatios for improved practic, Goleen Samari, , on : <http://www.humanityinaction.org/knowledgebase/583-the-response-to-syrian-refugee-women-s-health-needs-in-lebanon-turkey-and-jordan-and-recommendations-for-improved-practice>

يمكن الإشارة هنا إلى أن ما يمثل 91% قد استفادوا من الخدمات الصحية، مقارنة بـ 59% من النساء داخل المخيمات أكدوا على أنهم لا يواجهن أي صعوبات في الحصول على الدواء، أما عن الولادة والنساء الحوامل فقد تم إجراء 34.792 ولادة، منذ بداية الاضطرابات في 2011 إلى غاية 01 نوفمبر 2014، وهذا الرقم يساوي عدد سكان منطقة صغيرة الحجم بتركيا.¹⁸

وعلى الرغم من التحسينات المتوصل إليها في مجال الخدمات الصحية، إلا أن اللاجئة السورية تواجه عدم المساواة، فهناك وبصورة عامة نوع من عدم المساواة في تقديم هذه الخدمات، أضف إلى ذلك هناك العديد من العوامل التي تساهم في ضعف صحة اللاجئات السوريات أهمها: عدم حصولها على وسائل الراحة اللازمة للنظافة الصحية الأساسية، بما في ذلك نقص مياه الشرب والحصول على منتجات النظافة النسائية، مياه الغسيل،...¹⁹

ثانياً/ -الأمن المادي والبنية التحتية:

إن الانطباع الأول حول المخيمات من منظور مادي بأغلبية ساحقة، هو إيجابي، فقد أكد مسئولو وزارة الخارجية، الذين زاروا معسكر كيليس أنه من "فئة خمسة نجوم"، في جودة أين تتوفر مياه الشرب والتلفزيونات مسطحة الشاشة، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى مرافق غسل الملابس. وفي معظم المخيمات خصص للنساء مراكز للتدريب المهني في مجال الخياطة وصنع السجاد، كما يمكن للفتيات الوصول إلى دروس اللغة التركية ومواصلة الدراسة في المدارس الابتدائية باللغة العربية، كما وفرت في المخيمات مراكز للأمن تتضمن مجموعة من الحارسات من أجل منع الشعور بالأمن بين اللاجئات السوريات، لكن هذه الأوضاع تختلف في بعض المخيمات مثل مخيمات مقاطعة غازي وعتاب، حيث تشير بعض التقارير إلى أن موظفي المخيم، يلعبون على وتر الحساسية الثقافية، وهو ما خلق شعور بالتوتر والاستياء لدى بعض السوريات.²⁰

¹⁸ - Syrian women in turkey, Fuat Oktay. raport was prepared by the prime ministry disaster and emerging management authority, 2014, p p 60-61.

¹⁹ - Amamnda Jessen, opcit, p14.

²⁰ - Amamnda Jessen, opcit, p15.

ثالثا/ - الأمن الغذائي:

من أجل رعاية اللاجئين السوريين عمدت الحكومة التركية بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي وبرنامج الأغذية العالمي، برنامجا يتيح للأسر السورية شراء المواد الغذائية، التي تمت الموافقة عليها مسبقا من البائعين المشاركين داخل المخيمات والمدن القريبة، حيث يتلقى كل شخص داخل العائلة قسطين من 40 ليرة تركية على بطاقة إلكترونية كل شهر، ويشترط هذا البرنامج المساواة في القدرة التفاوضية بين الرجل والمرأة، حيث يخصص هذا البرنامج المرتبات الغذائية الشهرية لكل من البالغين المسجلين في المخيمات، والموارد المخصصة لهم كنظرائهم من الذكور، وينشط هذا البرنامج حاليا في 14 مخيما.²¹

وقد قامت منظمة الهلال الأحمر التركي بالتعاون مع هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء التركية، بتوزيع "بطاقات الهلال الأحمر"، وهي نوع من بطاقات السحب الآلي بمبالغ مختلفة تبعا لحجم العائلة اللاجئة، وقد قال كبير كينيك رئيس الهلال الأحمر التركي: "تم منح 200 ألف بطاقة لضيوفنا، نحن نفضل أن نسميهم ضيوفنا بدلا من اللاجئين"، وتقدم منظمة الهلال الأحمر التركي دعما إنسانيا متعدد الأبعاد، بما في ذلك الغذاء والملابس،....²²

رابعا/ - التعليم:

أصبح الحصول على التعليم أكثر تعقيدا بالنسبة للاجئين الذين يعيشون في المخيمات، حيث ظهرت العديد من الحالات أين منعت الفتيات من الحضور للدروس، حيث تعطي بعض العائلات السورية أهمية أكبر لتعليم الأولاد على البنات، وقد قدمت مسودة مبكرة لتقييم الاحتياجات التي أنجزها استشاري العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال زيارته لمعسكرين في قاطعة غازي عنتاب يشير إلى أن العديد من النساء غير قادرات على الاستفادة من دورات تعلم الكبار، لأن أزواجهن

²¹ - Ibid, p15.

²² - Turkish red crescent, volunteers extend welcoming hand to refugees, Huscia, on :

News.scinhuanet.com/english/2016-05/21/c-1353776.htm.

لا يسمح لها بالمشاركة، رغم الجهود التي قات بها الحكومة التركية في مجال التعليم وتقريب المدرسة من اللاجئين.²³

المحور الرابع: التدابير والإجراءات لحماية اللاجئين السورية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 (اتفاقية اللاجئين) والمتعلقة بوضع اللاجئين لا تشير إلى النوع على أنه أحد الحثيات التي يمكن على أساسها اعتبار الفرد لاجئاً ومن ثم تقديم الحماية اللازمة له. إن تعريف اللاجئ في هذه الاتفاقية يعمم الاضطهاد على الجنس من غير تحديد للنوع فيه. فهذه الاتفاقية لم تتناول صراحة أعمال الاضطهاد المتعلقة بنوع الجنس. فهناك أشكال متعددة من الاضطهاد ضد المرأة مجرد أنها امرأة أي بسبب النوع. وهذا ما يعد من وجهة نظر الكثيرين أساساً لتهميش المرأة، وهو ما حدا بالبعض للدعوة إلى إعادة صياغة تعريف اللاجئ في هذه الاتفاقيات لإدراج مفهوم نوع الجنس، جنباً إلى جنب مع العنصر والجنسية والديانة والفتة الاجتماعية والرأي السياسي.

– ينبغي على الدول والمنظمات الدولية أن تُضمّن منظور نوع الجنس في سياساتها وبرامجها حتى يمكن للاجئين وملتزمسي اللجوء التمتع بكل حقوقهم. كما يجب على الدول التي تستضيف نساء من ملتزمات اللجوء، أن تعاملهن وفقاً للمعايير الدولية. ولذلك فإنه يتعين على الدول الأطراف في صكوك حقوق الإنسان اتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية النساء اللاجئات وملتزمات اللجوء من انتهاكات حقوقهن وتجنب التمييز ضدهن.

ويجب على الدول إلغاء أية حواجز قانونية واجتماعية قد تمنع النساء أو تشنهن عن ممارسة حقوقهن القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الرجال. وإذا ما قامت إحدى الدول بتوفير السلع أو الخدمات للوفاء بهذه الحقوق، فإنها يجب أن تقوم بهذا دون تمييز بين الرجال والنساء من اللاجئين. من أجل أخذ الاحتياجات الخاصة للنساء اللاجئات في الحسبان ينبغي أن تتاح لجميع من يتخذون القرارات الخاصة بوضع اللاجئين فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بأحوال حقوق الإنسان والأدوار الاجتماعية التي تؤثر على النساء في بلد المنشأ. وبتعبير آخر، فإن المعايير

²³ – Amamnda Jessen, opcit, p15.

الاجتماعية والثقافية والتقليدية والدينية والقوانين التي تؤثر على النساء في بلد المنشأ ينبغي تقييمها بالمقارنة بصكوك حقوق الإنسان التي توفر إطاراً للمعايير الدولية من أجل تحديد احتياجات الحماية للنساء.

– ويجب على الدول الأطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان اتخاذ كافة التدابير الضرورية للقضاء على الحواجز الثقافية المتعلقة بنوع الجنس. وقد يتطلب ذلك مثلاً توفير أشخاص من النساء يقمن بإجراء المقابلات والترجمة وذلك لتقليص العقبات الثقافية المتصلة بنوع الجنس، حيث إن النساء قد يشعرن بالخجل عند مناقشة تفاصيل دعاواهن مع المسؤولين من الذكور خاصة إذا كن من ضحايا العنف الجنسي.

كذلك يجب التأكيد على أن ملتمسات اللجوء واللاجئات يمكن أن يحصلن على وثائق إثبات هوية شخصية مستقلة عن أقاربهن من الذكور وبأسمائهن الشخصية. كذلك يتعين على الدول الأطراف أن تمتنع عن إعادة أي امرأة إلى بلد قد تكون هناك أسباب قوية للاعتقاد بأنها ستعرض فيه للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة.

خاتمة:

وفي الأخير ومن خلال ما تم تقديمه في هذه الورقة يمكن الإشارة إلى مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليه لعل أبرزها:

- ارتفاع عدد اللاجئتين السوريتين بتركيا، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أكبر مستضيف للاجئتين السوريتين بما فيهم النساء أو اللاجئات السوريات.
- ضخامة إجمالي إنفاقات الدولة التركية على اللاجئتين في المخيمات وخارجها.
- تعرض اللاجئات السوريات لاسيما خارج مخيمات اللاجئتين للعديد من أشكال العنف المبنية بالأساس على النوع الاجتماعي، كالتحرش الجنسي، وزواج القاصرات، والاعتداء،....
- لا يكمن إغفال الجهود التي بذلتها الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي في تقديم الخدمات للاجئتين السوريتين، ومحاولة إدماجهم في المجتمع التركي.

- اهتمام الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي باللاجئة السورية على وجه الخصوص، حيث يمكن القول بأنها قطعت شوطاً كبيراً في مجال ضمان وحماية حقوق اللاجئة السورية بمجرد كونها امرأة، لاسيما ما تعلق بمجال الصحة والأمن الغذائي والأمن المادي، وبنسبة قليلة ميدان التعليم، ومرد ذلك ليس تقاعس الحكومة التركية ولكن محدودية تفكير بعض الأسر السورية التي لا يزال يغلب عليها الطابع الأبوي المبني على هيمنة وسلطة الرجل على المرأة.

- رغم الجهود التركية المبذولة في مجال حماية اللاجئة السورية، تبقى الانتهاكات التي تتعرض لها اللاجئة وأخص بالذكر هنا العنف الجنسي المسلط عليها أخطر هاته الانتهاكات ورغم المحاولات الجبارة المبذولة من الحكومة التركية فإن عدم التبليغ على حالات الانتهاكات الجنسية والتحرش الجنسي التي تتعرض لها بعض الفتيات السوريات يبقى أهم سبب في عدم مقدرة تركيا على قمع هذه الظاهرة.

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بموضوع حماية اللاجئة السورية من منطلق النوع الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

- سن قوانين صارمة فيما خاصة بزواج الرجال الأتراك من القاصرات السوريات الموجودات في مخيمات اللاجئين وخارجها، والسهر على منع مثل هذه الزيجات التي هي في غالب سترار أو غطاء للبقاء، فبالرغم من أن القانون التركي يحرم زواج القاصرات ويمنع تعدد الزوجات، إلا أن مثل هذه الجرائم لازالت ترتكب بشكل خفي.

- دعم مشاركة اللاجئة السورية في الحياة اليومية من خلال توفر مناصب شغل، تتلاءم كفاءة وخبرة كل لاجئة سورية، وضرورة توفير المحيط الوظيفي الآمن، لمنع التحرش الجنسي.

- تأمين الحدود التركية لمنع أي محاولة لتهرب اللاجئات واستغلالهم كرق للبقاء وتجارة الجنس.

- زيادة عدد نساء الأمن في المخيمات، لمنح اللاجئة السورية شعوراً أكبر بالأمن والاستقرار.

- منع أي محاولة لاستغلال الظروف القاهرة التي تعيشها اللاجئات السوريات، من أجل تجنيدهن لخدمة أهداف إرهابية راديكالية.

- إقامة دروس أو دورات توعوية للاجئة السورية، من أجل مدها بالقوة اللازمة للتبليغ عن حالات التحرش والاعتداء التي تتعرض لها، أو حالات إرغامها على الزواج.

- فرض عقوبات قاسية على كل من يعتدي أو يتحرش باللاجئة السورية.

قائمة المراجع:

- الخنجر وانتهاكات حقوق الإنسان في تأصيل المفهوم"، علي وتوت، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 48، 2006.
- اللاجئون السوريون بتركيا... هموم المخيم والمدينة، خليل مبروك، نقلا عن:
- <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/1/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86->
- **Syrian refugees and Turkey's challenges :beyond the limits of hospitality.** Kemal Kirisci, Wachington :brookings, May2014, P11.
- **Syriin refugees in turkey :gender analysis, commitment, transparency, diversity and credibility** ,Muhammet Muheisen,, London, 2015
- **Syrian women in turkey**, Fuat Oktay. raport was prepared by the prime ministry disaster and emerging managment authority, 2014.
- **Syrian women refugees humiliated exploited in turkey** ,Brenda Stoter, on : www.al-monitor.com/pulse/pt/originals/2014/syrian-refugee-women-exploitation-harassment.html.
- **the report on syrian women refugees living out of the comps**, mazlumder women studies group, may.
- **the evolving approach to refugee protection in turkey :assessing the practical and political need**, çorabtır Metin, migration policy institute, 2016.
- **the government of turkey and syrian refugees : a gender assessment of humainitarian assistance programming**, Amanda Jessen, .george town institute for women, peace and security, wachington.
- **the reponse to Syrian refugee women's health needs in Lebanon, Turkey and Jordan and recommendatios for improved practic**, Goleen Samari, , on :

<http://www.humanityinaction.org/knowledgebase/583-the-response-to-syrian-refugee-women-s-health-needs-in-lebanon-turkey-and-jordan-and-recommendations-for-improved-practice>.

- **Turkish red crescent,volunteers esctend welcoming hand to refugees**,Huscia,on :

News.sinhuanet.com/english/2016-05/21/c-1353776.htm.

-**women's humain rights and gender equality**. United nations humain rights office of the high commissioner.on : www.ohchor.or/En/issues/women/wrgs/pages/wrgsindex.aspx.

- **women's rights are humain rights**.uneted nations humain rights.office of the high commission,new york and geneva,2014.